الأمم المتحدة

A/65/L.38

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 December 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٦ من جدول الأعمال

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

الأرجنتين، الأردن، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بربادوس، بليز، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، شيلي، الصين، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، كوبا، كوستاريكا، لبنان، المغرب، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، الهند: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/٤٨ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/١٢ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٦٢/٢١٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه، وأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا،

وإذ تعيد التأكيد على أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن رفاه الشعوب والتنمية الكاملة لقدراتها يشكلان محور التنمية المستدامة،

الرجاء إعادة استعمال الورق

واقتناعا منها بالضرورة الملحة للتعاون الدولي لبلوغ تلك الغاية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار التفاوت بين الأغنياء والفقراء واستفحاله، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وإزاء ما يترتب على ذلك التفاوت من آثار سلبية بالنسبة لتعزيز التنمية البشرية في العالم بأسره،

وإذ تشدد على الطابع المتعدد الأبعاد لعدم المساواة والتفاوت في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية وترابطهما الشائك مع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وتشجيع تحقيق نمو وتنمية مستدامة مطردين وشاملين وعادلين، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة لمن يعيشون في حالات الضعف،

وإذ يساورها القلق من جراء انتشار عدم المساواة بين الجنسين بأشكال مختلفة في أنحاء العالم، يعبر عنها غالبا ضعف النتائج التي تحققها المرأة بالنسبة للرجل في كثير من مؤشرات التنمية الاجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن أوجه التفاوت ما زالت تشكل عوائق كبيرة أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا تحسب حسابا كافيا لعلاقة التفاوت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثره فيها،

وإذ تقر بالعمل الذي تقوم به بالفعل الدول الأعضاء كافة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، وبالتقدم المحرز من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ النظام الإنساني العالمي الجديد[١]؛

٢ - **تشير** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى نتائجه التي تضمنت التوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق من أجل العمل الذي يلزم مواصلة تعزيزه، ضمن إطار شامل وكلي، نحو بلوغ الأهداف الإنمائية يضم كافة الجهات الفاعلة، أي الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات؛

٣ - **تشدد** على استمرار أهمية نتائج كافة مؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة والالتزامات

---

(١) A/65/483.

الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي زادت من الوعي ولا تزال تشكل مصدرا لمكاسب إنمائية حقيقية وهامة، وأدت دورا هاما في تكوين رؤية إنمائية واسعة وتشكل إطارا شاملا لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعيد التأكيد بقوة على عزمها على كفالة تنفيذ هذه النتائج والالتزامات تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب؛

٤ - **تسلم** بأن تسارع وتيرة العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل زادا من أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف في مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن تباين تأثير العولمة في التنمية ورفاهية الإنسان؛

٥ - **تشدد** على ضرورة تعزيز رفاه الإنسان والإعمال الكامل للطاقات البشرية؛

٦ - **تؤكد من جديد** أن الملكية والقيادة الوطنيتين لا بد منهما في عملية التنمية وأنه لا وجود لنهج ذي مقاس واحد يناسب الجميع، وتعيد التأكيد على أنه في حين أن لدى كل بلد مسؤولية رئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وأن دور السياسات الوطنية والموارد المحلية واستراتيجيات التنمية بالغ الأهمية، فإن الاقتصادات المحلية أصبحت الآن مترابطة مع النظام الاقتصادي العالمي، ولذلك فإن الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار يمكن أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر، وأنه يلزم دعم الجهود الإنمائية المبذولة على المستوى الوطني ببيئة وطنية ودولية تمكينية تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية؛

٧ - **تؤكد أيضا** الالتزام بالسياسات السليمة والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون وتعبئة الموارد المحلية واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية وكفالة الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري والهياكل الأساسية وتعزيز التجارة الدولية، بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز تسخير التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض التنمية، والتمويل المستدام للديون وتخفيف عبء الدين الخارجي وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٨ - **تسلِّم** بأن اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها تشكل مصدر قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية الذي بلغته، وبأنها تمثل تحديا متفاقما له آثار متعددة على تحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تسلِّم أيضا** بأنه يجب تركيز الانتباه على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وعلى توسع حجم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم وتفاقمه، وتسلم كذلك بأن الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء وبين سكان الريف وسكان الحضر، في جملة أمور، ما زالت مستمرة وكبيرة ويلزم معالجتها؛

١٠ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل جهودها الطموحة لمعالجة عدم المساواة؛

١١ - **تؤكد** على أنه، رغم أن الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف ضرورية للتعجيل في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز التنمية المستدامة، فهي غير كافية وأن النمو ينبغي أن يمكن الجميع، لا سيما الفقراء، من المشاركة في انتهاز الفرص الاقتصادية والإفادة منها كما ينبغي أن يفضي إلى إيجاد الوظائف وفرص تحسين الدخل على أن تكمله سياسات اجتماعية فعالة؛

١٢ - **ترى** أن تشجيع حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية وتوفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يشكل إسهاما هاما في تعزيز وتحقيق المزيد من المكاسب الإنمائية وأن نظم الحماية الاجتماعية التي تتناول التفاوت والاستبعاد الاجتماعي وتخفف من أثرهما أساسية لحماية المكاسب التي أنجزت نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تشجع** على إيلاء مزيد من النظر في تأثير حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على التنمية، بما في ذلك على تصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها، وتشجع أيضا، في هذا الصدد، على إجراء مزيد من البحوث التحليلية والتجريبية، خصوصا من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك اللجان الإقليمية وسائر المنظمات الوطنية والدولية؛

١٤ - **تقر** الجهود التي تبذلها كثير من البلدان في معالجة عدم المساواة، وتعترف بالحاجة إلى جهود دولية معززة تكمل الجهود الوطنية في هذا المجال؛

١٥ - **تقر أيضا** بأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن ييسر تبادل المعارف والخبرات ويعزز استعمال الموارد بأقصى درجة من الفعالية بهدف تحقيق التنمية البشرية والتقليل من حالات التفاوت؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمّن ذلك التقرير توصيات عن سبل وأسباب معالجة اللامساواة على كافة المستويات، وخصوصا ضمن إطار الأمم المتحدة، بوصف ذلك إسهاما في الجهود المتواصلة الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ''دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد''.